

**مسودة**

**البيان العربي**

**الصادر عن المجلس العربي للسكان للدورة (56) للجنة السكان والتنمية بالأمم المتحدة**

**حول " السكان والتعليم والتنمية المستدامة "**

**تحت مظلة جامعة الدول العربية، وبرئاسة المملكة العربية السعودية للدورة العادية الرابعة للمجلس العربي للسكان والتنمية، نحن أعضاء المجلس العربي للسكان والتنمية، إيمانا منا بأن التعليم الجيد هو عماد التقدم في الدول والمجتمعات العربية وحجر الأساس لتنشئة جيل عربي واع ومتمكن ومستنير،**

**إذ نؤكد على الارتباط الوثيق بين كل من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي شكل خارطة طريق فيما يخص أولويات وقضايا السكان منذ عام 1994 وإعلان القاهرة 2013 كوثيقة عربية موحدة لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأهداف التنمية المستدامة 2030 التي منحت الأولوية للبعد السكاني ووضعت خطة عمل معنية برفاه الانسان لتمكينه حتى "لا يتخلف أحد عن الركب".**

**وإذ ندرك أن التعليم عنصراً أساسياً في التنمية المستدامة التي تؤثر على رفاهية الفرد، ويتخطى كونه مجرد نقل للمعرفة، بل يتضمن تطوير المهارات والقيم والمواقف التي تمكن المواطنين من عيش حياة صحية واتخاذ قرارات مستنيرة.**

**يؤثر التعليم على مختلف جوانب الحياة وعلى الاتجاهات السكانية، ويتقاطع مع الأولويات الرئيسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وتنظيم الأسرة، وإتاحة الفرص للفتيات والشباب، وتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع متضمنا تحسين سبل العيش، وتحسين النتائج الصحية، وتعزيز المشاركة السياسية.**

**وإذ نشير إلى الترابط المحوري بين السكان والتعليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعددة نظرًا لتأثيره على اتجاهات الاقتصاد الكلي. إذ يتأثر النمو الاقتصادي والاستدامة المالية بالمكاسب الديموغرافية والتعليمية على وجه الخصوص، ومن ثم يؤثر التعليم أيضًا على رفاهية الفرد، بما في ذلك الاستقلال الذاتي والوصول إلى مستويات متقدمة من الصحة والفرص الاقتصادية.**

**وإذ ندرك أيضا ان جائحة فيروس (كوفيد-19) قد عطلت أنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم وتسببت في فقدان حوالي 147 مليون طفل أكثر من نصف تعليمهم الشخصي نظرا لغياب التعلم المستمر على مدار العامين الماضيين. تسببت الجائحة في زيادة الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية وبعض الخدمات، ولكن ليس بالضرورة على أنظمة التعليم، وهو وضع تفاقم بسبب الوباء، وهو ما جعل بدوره من الصعب على البلدان تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.**

**وإذ نؤكد على استمرارنا بدعم القضايا السكانية والتنموية في المنطقة العربية لمواكبة المستجدات الدولية والإقليمية، وعلى رأسها كفالة الحق في التعليم للجميع دون تمييز وإقامة نظام تعليمي عال الجودة يستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة والتحديات التي تواجه منطقتنا العربية.**

**وإذ نشيد بالإنجازات العربية المحققة في مجال التعليم ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر خطة تطوير التعليم في الوطن العربي خلال الفترة 2009 – 2014 ، ومن بعدها "****وثيقة تطوير التعليم في العالم العربي" التي أعدها البرلمان العربي وتم اعتمادها خلال اجتماع وزراء التعليم العرب عام 2020 بالرياض- المملكة العربية السعودية كوثيقة استرشادية لتطوير التعليم في العالم العربي، والتي تهدف إلى إقامة أنظمة تعليمية عربية عالية الجودة قادرة على المنافسة العالمية واستيعاب المتغيرات الحديثة في مجال التعليم بجميع مراحله، وتعزيز مكانة البحث العلمي، ومواكبة تطورات مجتمع المعرفة وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما نستذكر خطة التطوير الشاملة لمنظومة التعليم الفني والمهني في الدول العربية ، وفي مجال التعليم غير النظامي نذكر العقد العربي لمحو الامية وتعليم الكبار (2015-2024) والذي تم اعتماده من القمة العربية عام 2015 ، والذي حقق العديد من الإنجازات في مجال محو الامية وتعليم الكبار من خلال لجنة تنسيق عليا تجتمع سنويا واعداد خطة إعلامية لتنظيم وحشد الطاقات للتعبئة والحشد والرصد والتقويم لجميع أنشطة العقد على المستوى العربي، والاستفادة من التقدم التكنولوجي والفضاء المفتوح والتطور الإعلامي في الدول العربية لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من أهداف العقد العربي. وفي اطار الاهتمام بالمعلم واقتناعاً بدوره الهام في احداث التقدم في العملية التعليمية فقد اعدت الأمانة العامة "****الاطار الاسترشادي لمعايير أداء المعلم العربي: سياسات وبرامج" وتم عرضه على القمة العربية بالرياض عام 2007. وعلى صعيد الاهتمام بالبحث العلمي وسعياً للنهوض به ، فقد اعدت الأمانة العامة الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار وتم اعتمادها من القمة العربية عام 2017، كما اعدت الأمانة العامة الاطار العام للبحث العلمي في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وخطته التنفيذية والذي اعتمده السادة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي عام 2021 .**

**في هذا السياق، وفي إطار تنسيق مواقف وأولويات الدول العربية في المحافل الدولية، وتنفيذا لقرارات الدورة العادية الرابعة للمجلس العربي للسكان نتفق على أهمية العمل معاً لضمان وكفالة فرص التعليم الشامل للجميع والنهوض بجودة التعليم في جميع مراحله لارتباطه الوثيق بكافة القضايا السكانية وأهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الخطط والأولويات والتوجهات لكل دولة، من خلال المجالات التالية:**

1. **تعزيز وكفالة فرص التعليم الشامل للجميع دون تمييز**

**1.1 العمل على اتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها كفالة الحق في التعليم للجميع وسد الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم وإزالة العوائق أمام جميع الفئات السكانية للحصول على تعليم ذي جودة عالية.**

**1.2 العمل على تنفيذ السياسات والبرامج لتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر هشاشة من المهاجرين والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وسكان المناطق النائية أو الأقل حظا وسد الفجوة التعليمية للمحرومين نتيجة النزوح.**

**1.3 مواصلة دعم السياسات والإجراءات الرامية لزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي (العام) وإتمامه والتعليم الثانوي والحد من عملية التسرب من التعليم. وتعزيز الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال تعزيز الالتحاق برياض الأطفال.**

**1.4** **مواصلة العمل من أجل محو الأمية وتعليم الكبار على المستوى الوطني في الدول العربية التي تشهد ارتفاعا في معدلات الأمية**

**1.5 العمل على إدماج التعليم المستمر والتعليم مدى الحياة ضمن خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية.**

**1.6 تحسين البنية التحتية لمؤسسات التعليم والوصول إليها خاصة في المناطق النائية.**

1. **التركيز على الارتقاء بجودة التعليم على جميع المستويات وفي جميع البيئات**

**2.1 تعزيز التعاون العربي في مجال تطوير التعليم والنهوض به في جميع مراحله ومجالاته وذلك من خلال العمل على التطبيق الشامل لوثيقة "تطوير التعليم في العالم العربي" كوثيقة استرشادية وذلك تماشيا مع التوجه العالمي الجديد نحو التحول في التعليم والذي مثل محور اجتماع القمة العالمية للتحول في التعليم المنعقدة بنيويورك2020 في اطار الأسبوع رفيع المستوى للدورة 77للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي فتحت آفاقا جديدة لمراجعة النظم التربوية والتأسيس لرؤية مستقبلية لتطوير قطاع التربية والتعليم.**

**2.2 الاسترشاد بالسياسات والبرامج الواردة في "الإطار الاسترشادي لمعايير أداء المعلم العربي: سياسات وبرامج".**

**2.3 تطوير مخرجات العملية التعليمية لتصبح أكثر استجابة للحاجات الحياتية للأفراد وللحاجات المتغيرة لأسواق العمل العربي.**

**3. التركيز على صقل المهارات لتيسير الانتقال من التعليم لسوق العمل**

**3.1 الاستثمار في الشباب كونهم قوة ديموغرافية في المنطقة العربية التي تمر بمرحلة النافذة الديموغرافية وتزويدهم بالمهارات اللازمة في ظل الطبيعة المتغيرة لمستقبل العمل.**

**3.2 العمل على تقوية الروابط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في الدول العربية مع التركيز على التعلم والتدريب المهني والتقني بأشكاله المتعددة. وايلاء الاهتمام لتطوير وصقل المهارات ومواكبة التطور الرقمي كأولوية للأنظمة التعليمية.**

**3.3 العمل على تأمين توظيف الشباب والشابات من خلال توفير فرص التعلم المستمر التي تتماشى مع متطلبات سوق العمل.**

**3.4 العمل على دمج التدريب العملي على المهارات الحياتية مع الخطط الدراسية واعتبارها متطلبا للتخرج.**

**4. التأكيد على الروابط بين التعليم وتحسن النتائج الصحية وتنظيم الأسرة ومستويات الإنجاب**

**4.1 مواصلة العمل من أجل المضي قدما في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 وإعلان القاهرة 2013**

**4.2 تعزيز السياسات والبرامج الحكومية التي من شأنها تحسين الوصول إلى التعليم العالي ومنع التسرب من المدرسة وهو ما ينعكس بدوره على تحسين النتائج الصحية وخفض معدلات الوفيات.**

**4.3 اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حصول النساء والفتيات على مستويات متقدمة من التعليم، مما يساعد على اتخاذ قرارات صحية واقتصادية سليمة تساهم في تنظيم الأسرة وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتحسين المؤشرات الصحية للأم والطفل والتصدي لظاهرة العنف الأسري.**

**5. تعزيز الوعي بقضايا الصحة الإنجابية وصحة اليافعين**

**5.1 العمل على توفير مواد توجيهية علمية وموثوقة وملائمة للفئات العمرية المختلفة في المناهج التعليمية والبرامج الإعلامية الوطنية لتزويد الشباب بالمعلومات الصحيحة والمتفق عليها حول مكونات الصحة الإنجابية وصحة اليافعين من أجل الحفاظ على الصحة العامة.**

**5.2 التأكيد على دور المناهج التعليمية والأنشطة اللامنهجية في توعية وتثقيف اليافعين والشباب حول قضايا الصحة الإنجابية التي تناسبهم في مختلف المراحل العمرية**

**الحد من أوجه عدم المساواة وسد الفجوة بين الجنسين في الحصول على التعليم .6**

**6.1 معالجة الأعراف والسلوكيات الاجتماعية السلبية والمعيقات المرتبطة بالأدوار المحددة اجتماعيا بين الرجال والنساء والالتحاق بالمدارس التي تعيق حصول الفتيات على حقهن في التعليم.**

**6.2 حشد الجهود لتحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على فرص تعليمية متكافئة خلال كافة المراحل التعليمية،**

**6.3 العمل على زيادة وتوفير الفرص لليافعات من خلال الاستثمار متعدد القطاعات في الأنشطة التي من شأنها تعزيز تمكين النساء والفتيات**

**6.4 الاستمرار في تطوير المناهج التعليمية لتعزيز مفاهيم الأدوار المحددة اجتماعيا بين الرجال والنساء والمساواة بين الجنسين والدمج وثقافة التنوع وتقبل الاختلاف والمشاركة في الحياة العامة.**

**7. دعم توفير وإتاحة البيانات التي تساعد على تحديد الفجوات في ملفات السكان والتنمية**

**7.1 العمل على توفير وإتاحة البيانات من أجل قياس المؤشرات السكانية الموثوقة وعالية الجودة حول التعليم والسكان على المستوى الوطني والإقليمي لتحديد الفجوات وبناء الخطط المستقبلية. واعتماد أدوات للتقييم المنتظم لمنظومة التربية والتعليم والتدريب في الوطن العربي لتتبع نتائج التعلم على جميع المستويات، إذ أن التقييم يحقق مبررات هامة تسهم في إنشاء نظم تعليمية عربية عالية الجودة تستطع المنافسة على المستوى العالمي وتتمكن من التكيف مع التحولات الحديثة.**

**7.2 دراسة تأثير الاتجاهات الحالية والمستقبلية للنمو والتركيب والتوزيع السكاني على نسب أعداد الأفراد في سن التعليم،**

**7.3 العمل على انتاج ونشر البيانات المفصلة والمصنفة المتعلقة بتداعيات جائحة كوفيد-19 على مستويات التعليم وخاصة للفئات السكانية الأكثر هشاشة.**

**8. تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية**

**8.1 زيادة الموارد الممكنة لتوفير البيئة التعليمية التي تساعد على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها ومواكبة تطورات مجتمع المعرفة وثورة الاتصالات وتكنولوجيا والعمل على دمج الأدوات الرقمية كجزء لا يتجزأ من نماذج التعليم والعمل الموجهة لتكنولوجيا المعلومات واتاحتها للجميع خاصة الفئات الهشة.**

**8.2 دعم تطوير مناهج تعليمية وتدريبية تنمي القدرات الإبداعية وتصقل المهارات الشخصية استجابة للمتطلبات الحياتية للأفراد وللحاجات المتغيرة لأسواق العمل العربية.**

**8.3 تعزيز التعليم التفاعلي والتعليم الذاتي مدى الحياة باستخدام تقنيات المعلومات.**

**8.4 زيادة الاستثمار وتفعيل الشراكات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لتدارك أوجه القصور في البنية التحتية للتعليم والرقمنة والتعليم الجيد**

**8.5 ضمان توفير واستدامة طرق التعليم الحديثة للفئات السكانية الهشة وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة باستخدام الأساليب الحديثة في التعليم واعتماد التقنيات البصرية والسمعية والحسية.**